ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Waist Journal for Human Sciences

Journal Homepage: https://wjfh.uowasit.edu.iq/index.php/wjfh/en

Research article

The Mechanisms of ʻIlm al-Maʻānī and Their Impact on Discourse Construction in Ibn Ḥajar al-ʻAsqalānī's *Fatḥ al-Bārī* (d. 825 AH): An Analytical Study

Asst. Lect. Payam Ahmmed Sofi Ali[1], Prof. Dr. Dilsouz Jaafar Hussein Al-Barzinji[2]

Department of Arabic Language, University of Sulaymaniyah, Iraq

ARTICLE INFO

Keywords: Ilm al-Maani, Hadith Commentary, Rhetorical Mechanisms, Discourse Strategies, Fath al-Bari

***Correspondence author*:**

payam.sofi@univsul.edu.iq

Dlsoz.jafar@univsul.edu.iq

Received: 30 **August** 2026

Revised: 04 **October** 2026

Accepted: 07 **October** 2026

Published: 25 **November** 2026

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

***Cite*:**

Ali, P. A. S., & Al-Barzinji, D. J. H. (2026). The Mechanisms of ʻIlm al-Maʻānī and Their Impact on Discourse Construction in Ibn Ḥajar al-ʻAsqalānī's Fatḥ al-Bārī (d. 825 AH): An Analytical Study. Wasit Journal for Human Sciences, 22(4/Pt2). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss4/Pt2.2262

ABSTRACT

This study examines the rhetorical mechanisms of Ilm al-Maani and discourse construction strategies in Ibn Hajar al-Asqalani's Fath al-Bari, moving beyond cataloguing stylistic phenomena toward uncovering how Ibn Hajar transforms these mechanisms into tools for interpretation and legal derivation ‹The study proceeds from a central thesis that Ibn Hajar treats Ilm al-Maani as an interpretive apparatus directed toward juridical derivation ‹Four core mechanisms structure the inquiry: declarative and performative utterances, restriction, fronting and deferral, and ellipsis with explicit mention, alongside three major discourse strategies: the guidance strategy, the persuasion strategy, and the implication strategy ‹The descriptive-analytical method is employed with pragmatic linguistics drawn on selectively ‹The study concludes that Ibn Hajar practises Ilm al-Maani as an integrated interpretive procedure weaving rhetorical sensibility with legal reasoning.

آليات علم المعاني وأثرها في بناءالخطاب عند ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في فتح الباري: دراسة تحليلية

م.م.پەیام أحمد صوفي علي[1]، أ. د. دلّسوز جعفر حسين البرزنجي[٢]
جامعة السليمانية -كلية الآداب -قسم اللغة العربية

المُستخلص

يدرس هذا البحث الآليات البلاغية لعلم المعاني واستراتيجيات بناء الخطاب في شرح ابن حجر العسقلاني "فتح الباري"، متجاوزًا رصد الظواهر الأسلوبية وتصنيفها إلى الكشف عن الطريقة التي يحول بها ابن حجر هذه الآليات أدوات للتأويل والاستنباط الفقهي، وتنطلق الدراسة من أطروحة مركزية مفادها أن ابن حجر يتعامل مع علم المعاني جهازًا تأويليًا موجهًا نحو الاستنباط، لا مجرد إطار وصفي، وتقوم الدراسة على أربع آليات: الخبر والإنشاء، والقصر، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر، مع الكشف عن ثلاث استراتيجيات خطابية كبرى في منهج ابن حجر: استراتيجية التوجيه، واستراتيجية الإقناع، واستراتيجية التلميح، وعمد البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي مع الاستئناس بمفاهيم التداولية اللغوية أداةً مساعدة، وخلصت الدراسة إلى أن ابن حجر لا يمارس علم المعاني علمًا تصنيفيًا بل يجريه إجراءً تأويليًا متكاملًا يمزج الحس البلاغي بالاستدلال الفقهي.

الكلمات المفتاحية: علم المعاني، الشرح الحديثي، الآليات البلاغية، استراتيجيات الخطاب، فتح الباري

المقدمة

لمن يتأمل كتب الشروح الحديثية في التراث الإسلامي يلاحظ أنها تجمع بين أكثر من هوية معرفية في آن واحد؛ فهي في الوقت نفسه كتب في الحديث رواية ودراية، وكتب في الفقه وأصوله، وكتب في اللغة والبيان، ولم يكن هذا الجمع عشوائيًا، بل كان يعكس قناعة راسخة عند كبار الشراح بأن النص الديني لا يفهم على وجهه إلا ممن يملك أدوات معرفية متعددة تتكامل في خدمته.

ومن أبرز ما تبرزه هذه الشروح أن البلاغة لم تكن فيها مجرد زينة تضاف إلى الشرح من باب التنويع، بل كانت أداةً تأويلية حقيقية تساعد الشارح على تحديد المعنى وترجيح الأحكام، وتعد ظاهرة توظيف البلاغة في خدمة التأويل الحديثي من المجالات التي لم تنل حظها الكافي من الدراسة المستقلة المتخصصة، على الرغم من أن مادتها وفيرة وممتدة في أمات الشروح.

وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" نموذج فريد يستحق الدراسة التفصيلية في هذا الباب؛ لا لأنه يوظف البلاغة في الشرح فحسب، بل لأن طريقته في هذا التوظيف تكشف عن منهج متماسك له ملامح واضحة يمكن رصدها واستقراؤها، وقد صرح ابن حجر بجانب من منهجه حين قال: "اضبط ما يشكل من جميع ما تقدم أسماءً وأوصافًا مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية والتنبيه على النكت البيانية ونحو ذلك" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١، ص، ٥).

وتجدر الإشارة منذ البداية إلى أن هذه الدراسة تحرص على التمييز بين ثلاثة مستويات من الكلام في فتح الباري: ما يقرره ابن حجر نفسه صراحةً بعبارات "قلت" و"والذي يظهر لي" و"والصواب عندي"، وما ينقله عن السابقين كابن بطال والكرماني والقرطبي ويحيله إليهم صراحةً، وما تستنتجه الباحثة من مجموع صنيعه بتأمل الأنماط المتكررة في منهجه، وهذا التمييز ضروري لأن كثيرًا من التحليلات البلاغية في فتح الباري منقولة عن السابقين، ودور ابن حجر فيها الاختيار والترجيح والإضافة لا الابتكار في كل مرة.

وتسعى الدراسة الحاضرة إلى الكشف عن منهج ابن حجر من خلال أطروحة مركزية: أنه يتعامل مع علم المعاني جهازًا تأويليًا موجهًا للاستنباط الفقهي، وأنه يوظف آليات هذا العلم في خدمة استراتيجيات خطابية محددة: استراتيجية التوجيه، واستراتيجية الإقناع، واستراتيجية التلميح، وتوظف التداولية اللغوية في هذا البحث بوصفها أداةً مساعدة في إضاءة الظاهرة لا بوصفها منهجًا مستقلًا.

أولًا: الإطار النظري – علم المعاني والاستراتيجيات الخطابية

١- علم المعاني وصلته بالتأويل الفقهي

علم المعاني في التعريف الكلاسيكي هو العلم الذي يبحث في أحوال اللفظ العربي من حيث مطابقته لمقتضى الحال (القزويني، د.ت، ص، ٣٧؛ السكاكي، ٢٠٠٠م، ص، ١٦١)، والمفهوم الأساسي هنا ليس اللفظ ولا القواعد النحوية، بل مقتضى الحال؛ أي الظرف التواصلي الكامل الذي يحيط بالكلام، وهذا ما يجعل علم المعاني قريبًا بطبيعته من التأويل الفقهي: كلاهما يسأل "لماذا قيل هكذا ولم يقل بطريقة أخرى؟"، وكلاهما يبحث في وظيفة الصيغة لا في صيغتها المجردة.

وما يعمق هذا الربط أن عبد القاهر الجرجاني لم يكن همه في دلائل الإعجاز جمال الأسلوب لذاته، بل كان يسعى إلى إثبات إعجاز القرآن عبر تفكيك الصيغ وبيان دلالاتها (الجرجاني، ١٤١٣هـ، ص، ٥٥-٥٦)، وقد نص السبكي على ارتباط العلمين بقوله: "اعلم أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل" (السبكي، ٢٠٠٣م، ص، ٥٣)، فضلًا عن أن الأصوليين أنفسهم استعانوا بمباحث المعاني دون أن يسموها دائمًا بهذا الاسم (درقاوي، ٢٠١١م، ص، ٣٨٨)، وذكر المصطفوي أن علم المعاني يقوم على تحليل العلاقة بين الصيغة اللغوية والمعنى المستفاد منها بحسب المقام (المصطفوي، ٢٠٢٠م، ص، ٤٣).

أما العلاقة بين علم المعاني والتداولية الحديثة فثمة تشابه وظيفي لا اشتراك في المنهج؛ فالتداولية الحديثة علم تجريبي معاصر له مصطلحاته ومناهجه، وابن حجر ينتمي إلى تقليد معرفي مستقل عنها، ومن هنا توظف هذه الدراسة مفاهيم التداولية بوصفها أداةً مساعدة لإضاءة الظاهرة البلاغية، لا بوصفها منهجًا محوريًا (الشهري، ٢٠٠٤م، ص ص، ٢٢-٢٣؛ روبول وموشلار، ٢٠٠٣م، ص، ٩).

ومما يستحق الإشارة أن جثير (٢٠٢٦م، ص، ٣٢) قد تناولت في مجلة واسط للعلوم الإنسانية الوظيفة التداولية للتوجيه النحوي في النص القرآني، وخلصت إلى أن التراكيب اللغوية لا يمكن فصلها عن سياقها التداولي؛ وهو ما يسند ما تذهب إليه هذه الدراسة من أن الآليات البلاغية في الشرح الحديثي لا تدرس بمعزل عن وظائفها الاستنباطية.

٢- مفهوم استراتيجيات الخطاب والبناء النظري للاستراتيجيات الأربع

إن موضوع استراتيجيات الخطاب من بابها التداولي هو تغيير شكل الخطاب تبعًا لتنوع السياق وعناصره؛ فالمرسل يستعمل طرقًا مختلفة للوصول إلى هدفه، وهذه الطرق هي ما تسمى بالاستراتيجيات، يصطلح الشهري على تعريفها بأنها "خطة شاملة ذات أهداف تواصلية وغايات فعلية، تتوقف على اختيار متأمل أو شبه متأمل من بين البدائل الخطابية المتاحة، وتتجلى في ضوء السياق وما يفرضه من معطيات" (الشهري، ٢٠٠٤م، ص ص، ٥٢-٥٣).

ويرى شارودو ومنغو أن بنية عمل اللغة تقوم على فضاءين متكاملين: فضاء الإكراهات الذي يتضمن المعطيات الدنيا التي ينبغي الاستجابة لها حتى يكون عمل اللغة سليمًا ومقبولًا، وفضاء الاستراتيجية الذي يتيح للمتكلم اختيار الكيفية التي ينجز بها عمله اللغوي ويخرجه في صورة خطابية ملائمة لمقصده وسياقه (شارودو ومنغو، ٢٠٠٨م، ص، ٥٣٣).

ومن الضروري هنا التمييز بين مفهومين: الآلية البلاغية والاستراتيجية الخطابية، فالآلية البلاغية هي الأسلوب الذي يتوافر في علم المعاني وصفًا ووظيفة، كالخبر والإنشاء والقصر والتقديم والحذف، أما الاستراتيجية الخطابية فهي البناء الكلي الذي تخدمه هذه الآليات بحسب المقصد التواصلي والسياق والمتلقي المفترض، وبتعبير آخر: الآليات هي الأدوات، والاستراتيجيات هي الخطط التي توظف هذه الأدوات في خدمتها.

وقد كشف التحليل التطبيقي لنصوص فتح الباري عن ثلاث استراتيجيات خطابية كبرى يوظفها ابن حجر في شرحه:

أ- استراتيجية التوجيه

وهي الاستراتيجية التي يهيئ بها ابن حجر ذهن المتلقي لتلقي الحكم قبل أن يقرره صراحةً؛ وذلك بترتيب الأدلة وبناء المقدمات التي تجعل القارئ يصل إلى النتيجة وكأنه استنتجها بنفسه، وتعتمد هذه الاستراتيجية اعتمادًا رئيسًا على آليتي الخبر والإنشاء والتقديم والتأخير، وقد وصف الشهري التوجيه بأنه "حالة يتطابق فيها قصد المرسل مع دلالة الخطاب الحرفي، ويهتم المرسل فيها بتبليغ قصده وتحقيق هدف خطابه" (الشهري، ٢٠٠٤م، ص، ٢٢٢)، ويتجلى هذا في قيام ابن حجر بتحليل الصيغة اللغوية للحديث أولًا، ثم استجلاء وظيفتها في السياق، قبل أن يعلن الترجيح الفقهي.

ب- استراتيجية الإقناع

وهي الاستراتيجية التي يبني بها ابن حجر حجته الفقهية بصورة تجعل المخالفة مكلفةً علميًا، وتعتمد اعتمادًا رئيسًا على آليتي القصر والحذف والذكر، إذ يجمع لحكم واحد أدلةً من مستويات متعددة تتضافر في إثبات الموقف وإضعاف المعارض، وقد عرف القرطاجني الإقناع بأنه "حمل النفوس على فعل شيء أو اعتقاده أو التخلي عن فعله واعتقاده" (القرطاجني، ١٩٦٦م، ج١، ص، ١٠٦)، ومن أبرز صور هذه الاستراتيجية عند ابن حجر تحميل الحكم الحصري مزيدًا من القطعية حين يثبت أن دلالة "إنما" منطوق لا مفهوم، أو حين يضيق نطاق الحذف في تراجم البخاري للحؤول دون التوسع في التأويل.

ج- استراتيجية التلميح

وهي الاستراتيجية الثالثة التي أشار إليها المحكم الكريم، وهي من أدق ما يتجلى في صنيع ابن حجر وقد أغفل التنصيص عليها في النسخ السابقة، والتلميح في الدرس التداولي هو إيصال معنى غير صريح عن طريق السياق والقرائن؛ أي إنجاز الهدف التواصلي دون التصريح به مباشرة، وقد تناول الشهري هذا المفهوم ضمن استراتيجيات الإبهام والإيهام، مشيرًا إلى أن المتكلم يوصل معناه "بطريق غير مباشر عبر القرائن الداخلية والخارجية" (الشهري، ٢٠٠٤م، ص، ٤١٤).

وتتجلى استراتيجية التلميح عند ابن حجر في موضعين رئيسيين: أولهما حين يرصد ظاهرة الحذف في تراجم البخاري؛ إذ يلمح البخاري إلى المسألة الفقهية بصياغة مجملة دون أن يصرح بحكم محدد، فيتيح بذلك مساحة الاجتهاد ويجنب نفسه الالتزام بقول قاطع في المسائل الخلافية، وثانيهما حين يبين ابن حجر أن بعض ترجيحاته مضمنة في طريقة عرضه للأقوال وترتيبها دون أن يصرح باسمه رأيًا حاسمًا، وهذا ضرب من التلميح يتيح للقارئ المتأمل أن يصل إلى ما يريده الشارح دون أن يشعر بإلزام قسري.

ويمكن القول إن استراتيجية التلميح تعمل في فتح الباري بالتوازي مع استراتيجيتي التوجيه والإقناع: فحين يريد ابن حجر إثبات موقف في مسألة خلافية حساسة يلجأ أحيانًا إلى التلميح بدلًا من التصريح؛ حفاظًا على الموضوعية الظاهرة، وإبقاءً على مساحة من الحوار مع المخالف، وتجنبًا للالتزام الصريح بموقف قد يحتاج إلى إثبات أعمق.

ثانيًا: خصائص منهج ابن حجر في توظيف الآليات البلاغية

يتميز صنيع ابن حجر الشارح بجملة من الخصائص المنهجية تجعله موضع دراسة متخصصة، وفي مقدمتها الانتقاء والترجيح: فهو يفرق صراحةً بين ما ينقله عن أسلافه وما يرجحه هو؛ إذ يعلن ترجيحه بعبارات "قلت" و"والذي يظهر لي" و"والصواب عندي"، بينما ينسب المنقول صراحةً إلى أصحابه بعبارات "قال ابن بطال" و"ذكر الكرماني" و"حكى القرطبي"، وهذا التمييز ضروري منهجيًا، لأن كثيرًا من التحليلات البلاغية في فتح الباري منقولة عن السابقين، ودور ابن حجر فيها الاختيار والترجيح والإضافة.

فضلًا عن ذلك يختم ابن حجر كثيرًا من ترجيحاته بـ"والله أعلم" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١١، ص ص، ١٣، ٢٢)، ويستعمل عبارتي "انتهى" و"انتهى ملخصًا" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١١، ص ص، ٢٥٢، ٣٢٨) لتمييز النقول عما يضيفه، ويتتبع حركية المعنى وتقلباته، وهو ما لاحظه محسن والزاملي (٢٠٢٣م، ص، ٢٦١) في دراستهما لمنهج ابن حجر.

وما يميز ابن حجر عن غيره من الشراح أنه يسير في تحليلاته البلاغية وفق مسار ثلاثي متكرر؛ يبدأ بتحليل الصيغة اللغوية أولًا، ثم يستجلي وظيفتها في السياق بالقرينة، ثم يستخلص الأثر في الحكم الفقهي، وهذا ما تسميه هذه الدراسة "التحليل التراتبي"، وهو وصف إجرائي استحدثته الباحثة لتحليل منهج ابن حجر، لا مصطلح بلاغي مستعمل عند المتقدمين، وكذلك مصطلح "الحصر المضاعف" الذي سيستعمل فيما يأتي بوصفه وصفًا إجرائيًا لظاهرة يرصدها ابن حجر دون أن يسميها بهذا الاسم.

ثالثًا: الخبر والإنشاء – من البنية البلاغية إلى استراتيجيتي التوجيه والإقناع

ينتظم معظم الكلام الإنساني في إطارين كبيرين: الخبر والإنشاء، والفرق بينهما في تعريفات البلاغيين العرب يقوم على معيار الصدق والكذب: فالخبر ما يحتمل التصديق والتكذيب، أما الإنشاء فلا يقال لصاحبه إنه صادق أو كاذب لأنه لا يخبر عن واقعة بل ينشئ فعلًا (الهاشمي، ٢٠٠٣م، ص، ٦٣؛ عتيق، ٢٠٠٦م، ص، ٥٣؛ بسيوني، ٢٠٠٨م، ص، ٣٢).

ولا يعني أن الخبر يؤدي وظيفةً توجيهية أنه خرج بالضرورة عن حقيقته إلى الإنشاء؛ فثمة فرق دقيق بين الخبر البلاغي الذي بقي خبرًا في صيغته وأنجز وظيفةً تأثيرية بقرينة السياق، وبين الخبر الذي خرج عن حقيقته خروجًا حقيقيًا، وابن حجر حين يتوقف عند هذه الظاهرة يحرص على بيان: أولًا القرينة الصارفة التي تحول الصيغة عن ظاهرها، وثانيًا الغرض البلاغي من هذا التحويل، وثالثًا السياق الذي اقتضاه، وهذه الخطوات الثلاث هي بالضبط مكونات التحليل التراتبي الذي يسلكه في أمثل نماذجه.

النموذج الأول: الجملتان في حديث النية – توجيه دلالي وإقناع فقهي

يبدأ البخاري صحيحه بحديث "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى" (البخاري، ١٤٢٢هـ، ح١)، والمسألة التي يطرحها ابن حجر: هل الجملة الثانية مجرد تأكيد للجملة الأولى، أم أنها تضيف معنىً مستقلًا؟

ينقل ابن حجر – ناسبًا إلى القرطبي – القول بأن الثانية توكيد للأولى (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١، ص، ١٥)، ثم يورد – ومرجحًا – رأيًا آخر: "وقال غيره: بل تفيد غير ما أفادته الأولى؛ لأن الأولى نبهت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها فيترتب الحكم على ذلك، والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له إلا ما نواه" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١، ص، ١٥).

والنتيجة الفقهية التطبيقية المترتبة على هذا التمييز – بعد استيعاب أقوال العلماء – محددة: من هاجر لدنيا يصيبها فعمله مصحوب بنية، لكن ثمرته مقصورة على ما نوى دون ثواب المهاجر لله، والقرينة الصارفة هنا هي السياق الكلي للحديث وما يستلزمه من التفريق بين وجود النية وجنس ما نوي.

النموذج الثاني: الخبر بصيغة الأمر – استراتيجية التوجيه بالإلزام الضمني

في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم "فعليه بالصوم" (البخاري، ١٤٢٢هـ، ح١٩٠٥)، يقف ابن حجر عند إشكال بلاغي: ضمير الغيبة في "عليه" يجعل التركيب إغراءً لغائب، والإغراء لا يستعمل عادةً إلا مع الحاضر المشاهد، يقول ابن حجر – ومقررًا للإشكال: "فيه إغراء غائب، ولا تكاد العرب تغري إلا الشاهد" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج٤، ص، ١١٧).

فالتركيب خبري في صيغته لكنه ينجز وظيفة إلزام؛ والقرينة أن السياق سياق تعليم وتوجيه لا إخبار عن واقعة، والأثر الفقهي التطبيقي: الصوم موصىً به وصفًا ذاتيًا للشاب العاجز عن النكاح، لا مجرد أمر توجيهي قد يتهاون في تطبيقه، وهذا الإلزام الضمني عبر الخبر هو جوهر استراتيجية التوجيه.

النموذج الثالث: النهي وتصعيد الحكم – استراتيجية الإقناع بالتأكيد

في شرح حديث "الصيام جنة فلا يرفث ولا يجهل"، يثير ابن حجر سؤالًا: هذان الفعلان محرمان أصلًا، فما الذي يضيفه النهي عنهما هنا؟ وهو ينقل – ومقرًا: "قال القرطبي: لا يفهم من هذا أن غير الصوم يباح فيه ما ذكر، وإنما المراد أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج٤، ص، ١٠٤).

فهذا إنشاء طلبي يعلي درجة حكم موجود ويشدده في سياق الصيام، والأثر الفقهي: ارتكاب هذين الفعلين ينقص الثواب ويفسد مقصد الصيام الأعلى، لا أنه يبطل الصيام، وفي هذا النموذج تتجلى استراتيجية الإقناع بصورتها التعزيزية: ليس إثبات حكم جديد بل تعزيز حكم قائم وتمكينه في ذهن المتلقي.

رابعًا: أسلوب القصر وأثره في رسم حدود الحكم الشرعي

القصر في اصطلاح البلاغيين هو "تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص" (القزويني، د.ت، ص، ١٦٢)، وهو أكثر الأساليب حضورًا في الأحاديث التشريعية (الظهار، ١٩٨٣م، ص، ٢٣)، ويطرح ابن حجر – حين يتوقف عند القصر – ثلاثة أسئلة متوالية: ما الذي يقصر على ماذا؟ وهل القصر تام أم نسبي؟ وما الأثر الفقهي المترتب – بعد استيعاب ما قاله العلماء في المسألة؟ وهذه الأسئلة هي التي تحول القصر من تمرين بلاغي إلى أداة في خدمة استراتيجيتي التوجيه والإقناع.

١– "إنما" بين المنطوق والمفهوم – دلالة بلاغية وعلاقتها بالخلاف الفقهي

يقف ابن حجر أمام "إنما" في حديث النية وقفةً طويلةً يفصل فيها مسألةً لغوية: هل "إنما" تفيد الحصر بوضعها اللغوي الأصلي فيكون حصرها منطوقًا، أم تفيده بلازم استعمالها فيكون مفهومًا؟ ينقل ابن حجر – عن الكرماني، وهو نقل لا تقرير مباشر: "هذا التركيب يفيد الحصر عند المحققين..، وهل إفادتها له بالمنطوق أو بالمفهوم؟" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١، ص، ١٣)، ويذهب ابن حجر في ترجيحه الخاص إلى أن دلالتها الحصرية أقرب إلى المنطوق.

وهنا يجب الحذر من الانتقال المباشر من هذه الدلالة البلاغية إلى نتيجة فقهية حاسمة، فالحكم الفقهي المتعلق بهذا الحديث ليس نتاج دلالة القصر البلاغية وحدها، بل هو ثمرة تضافر أدلة عدة عند الفقهاء الذين اختلفوا في نطاق هذا الحصر ومدى سريانه على جميع الأعمال أو بعضها، فالإمام الشافعي يرى أن النية شرط في العبادات خاصة، أما غيرها من الأعمال فاشتراط النية فيها محل خلاف، ودلالة "إنما" البلاغية هنا تدخل في توجيه القارئ وترجيح أحد الأقوال الفقهية، لا في تحديد الحكم نهائيًا بصورة مستقلة.

والأثر الفقهي التطبيقي لهذا الترجيح البلاغي: إذا ثبت أن دلالة "إنما" الحصرية منطوق لا مفهوم – وهو ما رجحه ابن حجر – كانت حجتها أقوى عند من يفرق بين المنطوق والمفهوم في درجة الدلالة، ومن ثم يقوى جانب من اشترطوا النية في الأعمال التعبدية.

٢- التمييز بين نفي الذات ونفي الحكم - توجيه تأويلي بين خلافين

في شرح حديث "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" يبين ابن حجر - وهو هنا مقرر لرأيه الخاص - أن "نفي الصلاة هنا نفي الصحة لا نفي الكمال" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج٢، ص، ٢٣٧)، وهذه مسألة من أبرز المسائل التي بحثها الأصوليون والفقهاء؛ فمنهم من ذهب إلى نفي الصحة كمن قال بوجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وببطلان الصلاة بتركها، ومنهم من ذهب إلى نفي الكمال كمن أجاز الصلاة مع عدم قراءة الفاتحة، وقد ناقش الزركشي هذا التردد في البحر المحيط (الزركشي، ٢٠٠٠م، ج٥، ص ص، ٧٥-٧٧).

وما يعنينا هنا بيان أين تدخل دلالة علم المعاني في توجيه النص: فابن حجر - بوصفه صاحب ترجيح لا ناقلًا محايدًا - يرى أن نظرية الاستعمال اللغوي في العربية تقتضي أن نفي الاسم ينصرف أولًا إلى نفي الحقيقة لا الكمال، وهذا الوجه البلاغي يرجح ما يراه دون أن يلغي الخلاف الفقهي الموجود في المسألة أصلًا، فالبلاغة هنا عنده معيار ترجيح لا دليل مستقل.

٣- الحصر المضاعف (وصف إجرائي) - تضافر أدوات الإقناع

يلاحظ ابن حجر - ناقلًا عن الكرماني ومقرًا: "إذا قلنا إن تقديم الخبر على المبتدا يفيد القصر ففي قوله وإنما لكل امرئ ما نوى نوعان من الحصر: الأداة والتقديم" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١، ص، ١٥)، وما تسميه هذه الدراسة "الحصر المضاعف" وصف إجرائي لهذه الظاهرة التي يرصدها ابن حجر دون أن يضع لها مصطلحًا بعينه، وحين يتظافر الحصران يرتفع مستوى اليقين في الحكم ويضيق هامش التأويل المخالف، وهذا بالضبط ما تسعى إليه استراتيجية الإقناع.

٤- القصر بالنفي والغاية - توجيه في مسألة الوضوء

في شرح حديث "لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ" يذهب ابن حجر - مقررًا - إلى أن "المراد بالقبول هنا ما يرادف الصحة وهو الإجزاء" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١، ص، ١٣٧)؛ والأثر الفقهي التطبيقي: الوضوء الواحد يجزئ للصلوات اللاحقة ما لم يطرأ حدث جديد، لأن القبول انتفى إلى غاية الوضوء فحسب، وما بعد الوضوء يخالف ما قبله فاقتضى ذلك قبول الصلاة بعده مطلقًا.

خامسًا: التقديم والتأخير بوصفه عدولًا دلاليًا وأداةً للتوجيه

دأب البلاغيون على ربط التقديم بالاهتمام، وقد أشار الجرجاني إلى أن "الأصل في التقديم أنه يفيد الاختصاص" (الجرجاني، ١٤١٣هـ، ص، ١٠٠)، وأن باب التقديم والتأخير "باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية" (الجرجاني، ١٤١٣هـ، ص، ١٠٧).

والأصل في الكلام أن يوافق ترتيب عناصره الرتبة التي يقتضيها النظام النحوي؛ فيتقدم المبتدأ على الخبر، ويتقدم الفاعل على المفعول به، غير أن المتكلم قد يعدل عن هذه الرتبة الأصلية إلى تقديم عنصر أو تأخيره إذا اقتضى المقام ذلك، ومن هنا يتناول علم المعاني ظاهرة التقديم والتأخير بوصفها عدولًا عن مقتضى الرتبة الأصلية إلى ترتيب آخر تحكمه أغراض بلاغية ودلالية وسياقية، وعليه، لا يعد التقديم في هذه الدراسة مجرد تقدم عنصر لغوي على غيره في ترتيب الكلام، وإنما ينظر إليه بوصفه عدولًا مقصودًا عن الرتبة الأصلية، يستدل على دلالته من خلال الغرض الذي اقتضى هذا العدول والسياق الذي ورد فيه.

أولًا: التقديم والتأخير بحسب الرتبة النحوية

١- تقديم المسند إليه على المسند

ومن ذلك ما ورد في ترجمة باب قوله تعالى: (ولكل جعلنا موالي مما ترك الوالدان والأقربون) (النساء: ٣٣)؛ إذ يوضح ابن حجر – مبينًا الإعراب ومشيرًا إلى عمل التقديم: "إن لكل خبر مقدم ونصيب مبتدأ مؤخر وجعلناهم صفة لقوم ومما ترك صفة للمبتدأ الذي حذف ونصيب صفته" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج٨، ص، ٢٤١)، ويظهر في التركيب تقديم "لكل" على "نصيب"، وينظر إلى هذا التقديم في ضوء دلالة "كل" على العموم؛ بما ينسجم مع إفادة الشمول في الحكم.

٢- تقديم المسند على المسند إليه

ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الأكثرين هم المقلون يوم القيامة..، وقليل ما هم"؛ إذ يقول ابن حجر – شارحًا ومرجحًا: "ما زائدة مؤكدة للقلة، ويحتمل أن تكون موصوفة ولفظ قليل هو الخبر وهم هو المبتدأ والتقدير: وهم قليل، وقدم الخبر للمبالغة في الاختصاص" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١١، ص ص، ٣١٧-٣٢٠)، ويكشف هذا المثال عن العدول عن الرتبة الأصلية في قولنا "هم قليل" إلى تقديم الخبر في "قليل ما هم"، وقد ربط ابن حجر هذا التقديم بالمبالغة في الاختصاص (أبو موسى، ١٩٨٠م، ص ص، ٢٩٣-٢٩٤).

ثانيًا: التقديم والتأخير بحسب الأغراض والدلالات السياقية

١- التقديم للتخصيص – توجيه دلالي

في قول أبي بكرة عن الحديث الذي سمعه أيام الجمل، يقول ابن حجر – مبينًا التقديم ودلالته: "فيه تقديم وتأخير، والتقدير: نفعني الله أيام الجمل بكلمة سمعتها من رسول الله (ﷺ) أي قبل تلك" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج٨، ص ص، ١٦٠-١٦٢)، وهنا يثبت ابن حجر العدول عن الترتيب الزمني المتوقع؛ والغرض تسليط الضوء على الصلة بين العلم وتوظيفه في وقت الأزمة.

٢- التقديم للتوكيد والتشويق – استراتيجية التوجيه بالتهيئة

في شرح حديث "ثلاث من كن فيه" يذكر ابن حجر – مقررًا الغرض البلاغي: "وفائدة تقديم العدد إجمالًا قبل التفصيل هي تشويق السامع..، فإذا جاء التفصيل وقع في نفس مستعدة لقبوله، فتمكن فيها فضل تمكن" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١، ص، ٦٠)، والتقديم هنا عدول عن الترتيب العادي، وغرضه تهيئة المتلقي للاستقبال، وهو في جوهره توجيه مسبق يخفف مقاومة المتلقي المحتملة.

٣- تقديم النفي على الإثبات – استراتيجية التوجيه بالإزاحة

في شرح آية (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) (البقرة: ١٧٧) يبين ابن حجر – مقررًا – أن الآية وضعت النفي مقدمًا؛ والقرينة أن المخاطبين كانوا يحملون تصورًا مسبقًا خاطئًا عن البر، فاقتضى السياق إزاحة هذا التصور أولًا، يقول: "ووجهه أن الآية حصرت التقوى على أصحاب هذه الصفات" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١، ص، ٦٧)، وهذه إزاحة توجيهية: لا يمكن ترسيخ المعنى الصحيح قبل استئصال المعنى الخاطئ.

سادسًا: الحذف والذكر بين استراتيجيتي الإقناع والتلميح

قال عبد القاهر الجرجاني: "الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة" (الجرجاني، ١٤١٣هـ، ص، ١٠٦)، والحذف ليس فراغًا في النص بل امتلاء يفضي إليه الذهن بالاستنتاج (حمودة، ١٩٩٨م، ص، ٤؛ الزناد، ١٩٩٢م، ص ص، ٩٧–٩٩)، وفي فتح الباري يتوزع الحذف بين خدمة استراتيجية الإقناع حين يخصص الحكم، وخدمة استراتيجية التلميح حين يلمح إلى الموقف دون التصريح به.

١– حذف جواب الشرط في تراجم البخاري – استراتيجية التلميح في أجلى صورها

من أبرز ما يرصده ابن حجر في منهج البخاري ظاهرة إغفال جواب الشرط في بعض التراجم، ينقل ابن حجر – عن ابن المنير ومقرًا: "حذف الجواب؛ لأنه لو نص على ما في الخبر لطالت الترجمة، أو لو عبر عنه بحكم معين لوقع في عهدته" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج٤، ص، ١٠٤).

وهذا الموضع هو بالضبط ما يصف استراتيجية التلميح في أجلى صورها: البخاري يلمح إلى المسألة الفقهية بصياغة مجملة دون أن يصرح بحكم محدد، فيتيح بذلك مساحة الاجتهاد، ويجنب نفسه الالتزام بقول قاطع في المسألة الخلافية، والأثر التطبيقي: هذا الحذف يتيح للفقيه اجتهادًا لا يسوغه لو وجد تصريحًا من البخاري بحكم بعينه، ومن هنا تصير ظاهرة الحذف في التراجم ظاهرةً أصولية وخطابية في آن: أصولية لأنها تتيح الاجتهاد، وخطابية لأنها توظف استراتيجية التلميح أداةً للتواضع العلمي والحياد المنهجي.

٢– حذف المفعول بين التقييد والتعميم – أداة إقناع بتوسيع نطاق الحكم

يفرق ابن حجر بين نوعين من حذف المفعول: في شرح عبارة "يحدث القوم" يلاحظ أن مفعوله محذوف "لدلالة السياق عليه" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١، ص، ١٠٧)؛ وهذا حذف لا ينتج عمومًا، أما في "ومن لم يستطع" فيبين أن حذف المفعول يفيد العموم الشامل لكل ما لا يستطيعه المكلف (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج٩، ص، ١٠٨)؛ والأثر التطبيقي: في الحالة الثانية ينسحب الحكم على حالات عجز عدة لا على حالة واحدة بعينها، مما يوسع دائرة تطبيق الحكم.

٣– الذكر الصريح للقيد وأثره في تضييق الحكم – إقناع بالتخصيص

في شرح حديث "من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا" يبين ابن حجر – مقررًا – أن ذكر القيدين "إيمانًا" و"احتسابًا" صريحًا يفيد التخصيص، يقول: "المراد بالإيمان الاعتقاد بحق فرضية صومه، وبالاحتساب طلب الثواب من الله تعالى" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج٤، ص، ١٠٢)؛ والأثر التطبيقي: صيام العادة دون إيمان واحتساب لا يترتب عليه ثواب المغفرة الموعودة.

٤- ذكر العدد في حديث الأركان - إغلاق باب التأويل وإقناع بالحصر

في شرح حديث "بني الإسلام على خمس" يبين ابن حجر - ناقلًا ومقرًا: "وقيل بل هو للحصر لأن المراد أن هذه الخمس هي عمد الإسلام وقواعده" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ج١، ص، ٤٩)؛ وأثره الفقهي التطبيقي نفي وجود ركن سادس أغفل ذكره، وإثبات أن هذه الأعمدة فرائض لا تصلح بنية الإسلام الفردية بدونها.

سابعًا: التحليل التراتبي - مسار ابن حجر من الصيغة إلى الحكم عبر الاستراتيجية

لا تعمل الآليات الأربع التي درسناها بمعزل عن بعضها في أحسن نماذج ابن حجر التأويلية، بل تتضافر في خدمة الاستراتيجيات الخطابية الثلاث، ويمكن وصف هذا التضافر بمسار ثلاثي تسميه هذه الدراسة التحليل التراتبي: تحليل الصيغة اللغوية أولًا، ثم استجلاء وظيفتها في السياق بالقرينة، ثم استخلاص الأثر الفقهي مع استحضار الخلاف العلمي في المسألة.

ويتجلى هذا المسار بوضوح في تحليل حديث النية: يبدأ ابن حجر بتحليل أداة "إنما" ودلالتها الحصرية (المستوى الأول)، ثم يسأل عن طبيعة هذا الحصر منطوقًا أم مفهومًا ومدى تفاوت الجملتين في وظيفتيهما (المستوى الثاني)، ثم يصل إلى التمييز بين شرط الصحة وشرط الثواب في ضوء ما ذهب إليه الفقهاء (المستوى الثالث)، وهذا المسار يخدم في آن واحد استراتيجيتي التوجيه والإقناع.

وابن حجر لا يوظف البلاغة في كل موضع، بل يتوقف حيث تقتضي الضرورة التأويلية وقفةً بلاغيةً تحسم معنىً أو ترفع تعارضًا أو ترجح بين قولين، وحين يدرك أن التصريح الفقهي قد يثير اعتراضًا أو يلزمه بموقف قاطع في مسألة خلافية، يلجأ إلى استراتيجية التلميح، وهذا التنويع في الاستراتيجيات شاهد على ذكاء الشارح الخطابي لا على التردد الفقهي.

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى النتائج الآتية:

أولًا: ثبت أن ابن حجر يتعامل مع علم المعاني جهازًا تأويليًا لا إطارًا وصفيًا، وهذا يتجلى في انتقاله الثابت من تحليل الصيغة إلى استخلاص الأثر الفقهي التطبيقي، مع حرصه الدائم على التمييز بين ما يقرره هو وما ينقله عن السابقين.

ثانيًا: كشف البحث عن ثلاث استراتيجيات خطابية كبرى في منهج ابن حجر: استراتيجية التوجيه التي يهيئ بها ذهن المتلقي للحكم، واستراتيجية الإقناع التي يبني بها حجته بصورة تجعل المخالفة مكلفةً علميًا، واستراتيجية التلميح التي يوصل بها موقفه دون الإلزام الصريح في المسائل الخلافية الحساسة.

ثالثًا: الخبر الذي يؤدي وظيفةً توجيهية عند ابن حجر لا يحكم عليه بأنه خرج عن حقيقته إلا بثلاثة أمور مجتمعة: القرينة الصارفة، والغرض البلاغي، والسياق، وهذا الضبط الثلاثي هو ما يميز التحليل البلاغي المنهجي من الملاحظة العشوائية.

رابعًا: القصر عند ابن حجر أداة لتوجيه التأويل الفقهي وترجيح أحد أقوال العلماء لا لاستنتاج الحكم منفردًا؛ والانتقال من الدلالة البلاغية للقصر إلى الحكم الفقهي يمر دائمًا بأقوال الفقهاء والأصوليين في المسألة.

خامسًا: قد يدل التقديم والتأخير في بعض المواضع على العناية بالمقدم أو تخصيصه أو إبراز أهميته السياقية، بحسب القرائن؛ ولا يساوي التقديم بالضرورة الأفضلية الشرعية، بل يحتاج إلى إثبات العدول عن ترتيب متوقع وبيان الغرض منه.

سادسًا: استراتيجية التلميح تتجلى في فتح الباري في موضعين رئيسيين: ظاهرة الحذف في تراجم البخاري التي يلمح بها البخاري إلى المسألة الفقهية دون الالتزام بحكم قاطع، وطريقة عرض ابن حجر لأقوال العلماء التي تضمن موقفه دون التصريح به أحيانًا.

سابعًا: آليات المعاني الأربع تعمل في أحسن نماذج ابن حجر متضافرةً في خدمة الاستراتيجيات الثلاث، والتحليل التراتبي – الصيغة فالوظيفة فالحكم مع استحضار الخلاف الفقهي – هو البنية التحليلية الأساسية في أعمق نماذجه التأويلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر العربية القديمة

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (١٣٧٩هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار المعرفة.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (١٣٩٧هـ)، هدي الساري مقدمة فتح الباري، بيروت: دار المعرفة.

البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٤٢٢هـ)، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة.

الجرجاني، عبد القاهر، (١٤١٣هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني.

الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، (د.ت)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت: دار الجيل.

السبكي، بهاء الدين، (٢٠٠٣م)، عروس الأفراح في شروح التلخيص، الطبعة الثانية، بيروت: المكتبة العصرية.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر، (٢٠٠٠م)، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، (٢٠٠٠م)، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: محمد محمد تامر، بيروت: دار الكتب العلمية.

القرطاجني، حازم، (١٩٦٦م)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، تونس: دار الشرقية.

الهاشمي، السيد أحمد، (٢٠٠٣م)، جواهر البلاغة، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر.

ثانيًا: المراجع العربية الحديثة

الأزهر الزناد، (١٩٩٢م)، دروس في البلاغة العربية نحو رؤية جديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

أبو موسى، محمد محمد، (١٩٨٠م)، خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، القاهرة: دار التضامن، الطبعة الثانية.

بسيوني، عبد الفتاح فيود، (٢٠٠٨م)، علم المعاني: دراسة بلاغية ونقدية، الطبعة الثانية، القاهرة: مؤسسة المختار.

– جثير،عباس نعيم محمد،٢٠٢٦،التداولية و التوجيه النحوي في النص القرآني دراسة تحليلية نقدية،مجلة واسط للعلوم الانسانية،٢٢(٣)،٣٢،

https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss3/Pt3.1876

حمودة، طاهر سليمان، (١٩٩٨م)، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الإسكندرية: الدار الجامعية.

درقاوي، مختار، (٢٠١١م)، مقاربة تداولية لبعض العناصر اللسانية في المدونة الأصولية، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ١٢(٣١)، ٣٨٠-٤٢٠.

روبول، آن، وموشلار، جاك، (٢٠٠٣م)، التداولية اليوم: علم جديد للتواصل، ترجمة سيف الدين دعفوس ومحمد الشيباني، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

شارودو، باتريك، ومنغو، دومينيك، (٢٠٠٨م)، معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، تونس: دار سيناترا.

الشهري، عبد الهادي بن ظافر، (٢٠٠٤م)، استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

الظهار، نجاح أحمد، (١٩٨٣م)، القصر وأساليبه مع بيان أسرارها في الثلث الأول من القرآن الكريم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

عتيق، عبد العزيز، (٢٠٠٦م)، علم المعاني، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الآفاق العربية.

محسن،حياة علي،الزاملي،مجيد خير الله راهي،(٢٠٢٣م)،العموم والخصوص عند ابن حجر العسقلاني في كتاب فتح الباري في شرح صحيح البخاري،مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية،المجلد١٥،عدد٤،

DOI: 10.31185/lark.Vol3.Issu51.3111

المصطفوي، حسن، (٢٠٢٠م)، التحليل البلاغي للنص الشرعي بين التراث والمعاصرة، عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

References

First: Classical Arabic Sources

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī. (1379 AH). Fatḥ al-Bārī: Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. Beirut: Dār al-Maʿrifah.

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī. (1397 AH). Hady al-Sārī: Muqaddimat Fatḥ al-Bārī. Beirut: Dār al-Maʿrifah.

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. (1422 AH). Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. Edited by Muḥammad Zuhayr Nāṣir al-Nāṣir. Dār Ṭawq al-Najāh.

al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir. (1413 AH). Dalāʾil al-Iʿjāz fī ʿIlm al-Maʿānī. Edited by Maḥmūd Muḥammad Shākir. Cairo: Maṭbaʿat al-Madanī.
al-Khaṭīb al-Qazwīnī, Jalāl al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān. (n.d.). al-Īḍāḥ fī ʿUlūm al-Balāghah. Edited by Muḥammad ʿAbd al-Munʿim Khafājī. Beirut: Dār al-Jīl.
al-Subkī, Bahāʾ al-Dīn. (2003). ʿUrūs al-Afrāḥ fī Sharḥ al-Talkhīṣ. 2nd ed. Beirut: al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.
al-Sakkākī, Yūsuf ibn Abī Bakr. (2000). Miftāḥ al-ʿUlūm. Edited by ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muḥammad ibn Bahādur. (2000). al-Baḥr al-Muḥīṭ fī Uṣūl al-Fiqh. Edited by Muḥammad Muḥammad Tāmir. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
al-Qarṭājannī, Ḥāzim. (1966). Minhāj al-Bulaghāʾ wa-Sirāj al-Udabāʾ. Edited by Muḥammad al-Ḥabīb Ibn al-Khawjah. Tunis: Dār al-Sharqiyyah.
al-Hāshimī, al-Sayyid Aḥmad. (2003). Jawāhir al-Balāghah. 1st ed. Beirut: Dār al-Fikr.
Second: Modern Arabic References
al-Zinād, al-Azhar. (1992). Durūs fī al-Balāghah al-ʿArabiyyah: Naḥwa Ruʾyah Jadīdah. 1st ed. Casablanca: al-Markaz al-Thaqāfī al-ʿArabī.
Abū Mūsā, Muḥammad Muḥammad. (1980). Khaṣāʾiṣ al-Tarākīb: Dirāsah Taḥlīliyyah li-Masāʾil ʿIlm al-Maʿānī. 2nd ed. Cairo: Dār al-Taḍāmun.
Basyūnī, ʿAbd al-Fattāḥ Fayyūd. (2008). ʿIlm al-Maʿānī: Dirāsah Balāghiyyah wa-Naqdiyyah. 2nd ed. Cairo: Muʾassasat al-Mukhtār.
Jatheer ،Abbas Naeem Mohammed ،٢٠٢٦،Pragmatics and grammaticaldirection in the Qur'anic text: A critical analytical study,wasit Journal for Human Sciences, 22(3/Pt3).https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss3/Pt3.1876
Ḥamūdah, Ṭāhir Sulaymān. (1998). Ẓāhirat al-Ḥadhf fī al-Dars al-Lughawī. Alexandria: al-Dār al-Jāmiʿiyyah.
Darqāwī, Mukhtār. (2011). “A Pragmatic Approach to Some Linguistic Elements in the Usūlī Corpus.” Judhūr, al-Nādī al-Adabī al-Thaqāfī, Jeddah, 12(31), 380–420.
Reboul, Anne, and Moeschler, Jacques. (2003). al-Tadāwuliyyah al-Yawm: ʿIlm Jadīd li-l-Tawāṣul. Translated by Sayf al-Dīn Daʿfūs and Muḥammad al-Shaybānī. Beirut: Arab Organization for Translation.
Charaudeau, Patrick, and Maingueneau, Dominique. (2008). Muʿjam Taḥlīl al-Khiṭāb. Translated by ʿAbd al-Qādir al-Mahīrī and Ḥammādī Ṣammūd. Tunis: Dār Sīnātara.
al-Shahrī, ʿAbd al-Hādī ibn Ẓāfir. (2004). Istrātījiyyāt al-Khiṭāb: Muqārabah Lughawiyyah Tadāwuliyyah. 1st ed. Beirut: Dār al-Kitāb al-Jadīd al-Muttaḥidah.
al-Ẓāhir, Najāḥ Aḥmad. (1983). al-Qaṣr wa-Asālībuhu maʿa Bayān Asrārihā fī al-Thulth al-Awwal min al-Qurʾān al-Karīm. Unpublished master’s thesis, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

ʿAtīq, ʿAbd al-ʿAzīz. (2006). ʿIlm al-Maʿānī. 1st ed. Cairo: Dār al-Āfāq al-ʿArabiyyah.
al-Muṣṭafawī, Ḥasan. (2020). al-Taḥlīl al-Balāghī li-l-Naṣṣ al-Sharʿī bayna al-Turāth wa-l-Muʿāṣarah. Amman: Dār al-Fikr Nāshirūn wa-Muwazziʿūn.

Muhsin,Hayat Ali,Azamli,Maheed Khairullah Rahi,(2023),The commons and The husus of Ibn Hajar Al-Asqalaniin Fath Al-Bari in the explanation of Shih al-Bukhari, Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences (2023) ,volume15,issue 4,